ناشطة: المرأة العراقية تعاني ازدواج المسؤوليات

تفشي ظاهرة بطالة نساء الأهوار بين إنعدام الفرص والأعراف السائدة

تدني مستوى الاجور في القطاع الخاص دفع المرأة إلى الاعمال متدنية المهارة

الناصرية/ حسين العامل

(انعدام فرص العمل جعلتنا نطحن الهموم) بهذه العبارة استهلت السيدة بدرية فاضل التي تسكن ناحية الاصلاح المتاخمة لاهوار الناصرية حديثها عن تفشي البطالة بين نساء الاهوار حيث الانعدام التام للنشاط الصناعي العام والخاص وعجز المؤسسات الحكومية عن تامين فرص العمل الكافية للعاطلين عن العمل من الذكور والاناث.

وتشير السيدة الخمسينية التي فقدت زوجها واحد ابنائها في حروب النظام السابقة واعمال العنف الاخيرة . الى ان مجالات وفرص العمل في منطقتها لا تتوفر حتى للبالغين من الذكور وانها تكاد تكون معدومة امام النساء ، فلا مجال امام النساء حسبما تقول الا العمل ببيع الخضراوات والاسماك وهذه الاعمال لاتستوعب جميع نساء المنطقة بطبيعة الحال كما انها تتطلب الخبرة وراس المال اضافة الى الجرأة في تحدي الاعراف العشائرية السائدة التي لاتحبذ عمل المراة في المجالين المذكورين والمجالات الاخرى .

ورغم الاعراف العشائرية المتخلفة التي تسود مناطق الاهوار الا ان الكثير من النساء لا سيما الارامل يتطلعن للعمل لإعالة اسرهن ومواجهة ارتفاع الاسعار،فمنحة شبكة الحماية الاجتماعية الشهرية حسبما تقول الارملة صبرية حسن لاتسد الحد الادنى من متطلبات الحياة فهي لاتغطي احتياجات الاسرة الا لفترة اسبوعين فقط ما يضطرها ذلك للبحث عن مورد اخر اوفرصة عمل اخرى لتتمكن من اعالة اولادها السبعة .

وفرص العمل على ما يبدو تكاد تكون معدومة امام السيدة صبرية التي لجات بعد ان انتابها الياس الى احدى صديقاتها لتعلمها مهنة الخياطة على امل شراء ماكنة خياطة تسدد ثمنها بالتقسيط .

وتاثير البطالة على المراة عموما اكثر منه على الرجل كما ان فترة البطالة تكون اطول بين النساء منها بين الرجال لان النساء يعتمدن في الغالب على الجهات الرسمية في الحصول على فرص العمل في حين يسعى الرجال للحصول على فرصة عمل بطرق عديدة .

وتعتبر البطالة احدى اخطر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المسؤولين في مناطق الاهوار حيث توجد اعلى معدلات البطالة ، ورغم ان البطالة ظاهرة عامة في سوق العمل العراقي الا ان اثرها واضح على النساء اكثر من الرجال ويعود هذا الى ان معظم اصحاب الاعمال وحتى المؤسسات الحكومية يفضلون توظيف الرجال اكثر من النساء بسبب طبيعة المراة التي تتطلب الحصول على اجازات اكثر من الرجال نظرا لظروف الحمل والوضع والرضاعة ورعاية الاطفال فضلا عن ان بطالة المراة اصبحت امرا مقبولا اجتماعيا مع انتشار البطالة بين الرجال حيث برز راي يقول (لا يعقل ان تعمل المراة وزوجها عاطل عن العمل). ومثل هذا الراي يلاقي معارضة شديدة من الناشطات في مجال حقوق المراة حيث تقول السيدة نادية محمود.

ان مسؤولية المراة العراقية اتجاه اسرتها قد اصبحت اكبر من السابق نتيجة خسائر الحروب واعمال العنف الكبيرة التي راح ضحيتها مئات الالوف من الرجال والتي حتمت على المراة لا سيما الارملة ان تكون بمواجهة التحديات وان تتكفل لوحدها باعالة وتربية افراد اسرتها ، وهذا الامر بطبيعة الحال يتطلب البحث عن فرصة عمل مناسبة من شأنها تامين المال الكافي لانجاز مهمة تنشئة الاسرة على اكمل وجه. ودعت محمود الحكومة الى الاهتمام بتوفير فرص العمل الكافية للنساء العاطلات عن العمل التي قدرت معدلات البطالة بينهن باكثر من ثلاثة اضعاف معدل البطالة بين الذكور.

والبطالة عموما ليست هي المشكلة الوحيدة التي تواجهها المراة في سوق العمل فهي تعاني ايضا من تدني مستوى الاجور لا سيما في القطاع الخاص وكذلك من هشاشة العمل حيث تتصدى المراة للاعمال المتدنية المهارة وذات الاجور البخسة والمعرضة للبطالة .

كما تعاني المراة من ازدواج المسؤوليات كونها تنفرد بالعمل. المنزلي وتربية الابناء ويضاف الى ذلك النظرة الدونية التي تلاحقها في المنزل والشارع وموقع العمل جراء شيوع الثقافة الذكورية .

وتتباين المعلومات والارقام عن معدلات البطالة في العراق ففي الوقت الذي قدرت فيه منظمة العمل الدولية نسبة البطالة مابين الربع والثلث اشارت تقديرات اخرى الى انها تزيد على النصف ، وفي كل الاحوال فان حصة الاسد من هذ الارقام تكون في الغالب من نصيب النساء لاسيما في مناطق الاهوار التي مازالت في طورالتكوين بعد ماساة تجفيفها على يد النظام المباد.

تحت شعار (طاقاتنا لطلبتنا اعتزاز بوطنيتنا)

المؤتمر الثاني عشر للأقسام الداخلية يوصي برفعها إلى مديريات عامة

بغداد/ هشام الفاخر

أوصى المؤتمر الثاني عشر لمديريات الأقسام الداخلية في الجامعات وهيئة التعليم التقني برفع مستوى مديريات الأقسام الداخلية في الجامعات وهيئة التعليم التقني إلى مديرية عامة وتخصيص موازنة مستقلة لها كأي كلية أو معهد في تشكيلات التعليم العالي.

وقال مصدر في جهاز الإشراف والتقويم العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ان المؤتمر الذي عقد برعاية وكيل الوزارة للشؤون الإدارية والمالية د.عبد علي حمودي الطائي وتحت شعار (طاقاتنا لطلبتنا اعتزازا بوطنيتنا).. أوصى كذلك بأن يكون مديرو الأقسام الداخلية بدرجة عميد وان يحضروا مجالس الجامعات والهيئة أسوة بأقرانهم من عمداء الكليات والمعاهد.

وأشار المصدر إلى ان المؤتمر أوصى أيضا بإشراك مدراء الأقسام الداخلية في لجان خطة القبول للجامعات وفي إجراء تصاميم أبنية الأقسام الداخلية وتخويلهم صلاحية صرف المكافآت في الحالات المستعجلة والجهود المتميزة.

موضحا ان المؤتمر الذي عقد بحضور رئيس جامعة بغداد ومساعده ومساعد رئيس الجامعة المستنصرية ومنتسبي قسم شؤون الاقسام الداخلية بالوزارة ومديري الاقسام الداخلية بالجامعات وهيئة التعليم التقني ومعاونيهم وبعض مدراء المجمعات في الاقسام الداخلية، تضمن أربعة محاور الأول منها المحور المالي الذي ركز على عرض الموارد المالية التي تعتمد عليها مديريات الاقسام الداخلية والصرف على صيانة الابنية وتأهيلها ودفع الإيجارات وتوفير المستلزمات الأخرى.

لافتا الى إن الأقسام الداخلية تعاني من النقص الكبير في الأموال لاعتمادها في الجانب الأكبر على التمويل الذاتي.. وركز المحور الثاني على الجانب الإداري والحاجة إلى منح مديري الأقسام الداخلية المزيد من الصلاحيات التي تمكنهم من الارتقاء بعملهم. في حين تناول المحور الثالث الدراسة التقويمية للأقسام الداخلية.

أما المحور الرابع فتناول واقع الأقسام الداخلية ومعوقات عملها وأتيح له الحيز الأكبر من وقت المؤتمر حيث طرحت المشاكل والمعوقات التي تقف عقبة أمام النهوض بأدائها كالموارد المالية ونوعية العاملين والأبنية والمستلزمات والصلاحيات.

جانب من اروقة جامعات بغداد وطلابها

حوارية مفتوحة بين الإعلامي والمسؤول

بابل/ نقاء الحلي

تحت شعار (الاعلام الحر في محافظة بابل مرآة لمستقبلها المشرق)، أقامت منظمة بنت الرافدين حوارية مفتوحة بشأن واقع الاعلام في المحافظة على قاعة مركز الرافدين للتدريب وبحضور وسائل الاعلام في المحافظة اضافة الى مدراء الاعلام في دوائر الدولة.

وحضر الحوارية الدكتور نعمة حسن نائب رئيس مجلس محافظة بابل والسيدة اميرة البكري وفاضل مسلم عضو مجلس المحافظة واحمد العميدي مدير هيئة النزاهة في الفرات الاوسط والمهندس رضا حمزة عبادي مدير اتصالات بابل.

بدأت الحوارية بمقدمة قاسم حسين السعدي عضو اللجنة الاعلامية في منظمة بنت الرافدين ومدير اعلام جامعة بغداد تحدث فيها عن دور الاعلام الحر في اشاعة ثقافة الحوار وحرية التعبير ومبدأ الرأي والرأي الاخر كبديل حضاري عن ثقافة الرأي الواحد.

ثم دعا رئيس الجلسة الى وقفة حداد على ارواح شهداء الاعلام وتحدث علي المطلبي ممثل الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين عن انتهاكات تعرض لها اعلاميو بابل حيث لخصها المطلبي بضغوطات من قبل مؤسسات الدولة اضافة الى ضغوطات الاحزاب وتطرق الى حوادث تعرض لها الاعلاميون الى الضرب وكسر الكاميرات من قبل افراد الشرطة او عرقلة ومنع دخولهم الى بعض الاماكن ومنها دوائر الدولة.

واعتبر المطلبي عدم رد المسؤول على الصحفيين وحجب المعلومة عنهم أكبر انتهاك لحقوقهم.

ثم بدأ الحوار بمداخلات الاعلاميين والتي تمحورت حول: ضرورة احترام الاعلامي والصحفي مؤكدين غياب ثقافة الاعلام ودوره المهم عن المسؤولين وخاصة مدراء الدوائر.

واحترام الشرطة للاعلاميين ومنع تعرض الاعلاميين للتهديدات واتباع الشفافية للاعلامي عند تعاطيه مع الاحداث وحث مدراء الدوائر اجراء مقابلات معهم أو اعطاء تصريحات.

والحد من التعليمات الوزارية في منع المدير العام او منتسبي بعض الوزارات من اجراء اللقاءات الصحفية أو اطلاق التصريحات امام الاعلام بكتب رسمية من قبل وزاراتهم.

وفي مداخلة هادي جبر رشيد من فريق اعمار بابل قال فيها: (على وسائل الاعلام ان تظهر الجانب المضيء في المحافظة وليس فقط اخبار الدمار والحرمان) واشار الى اختلاف في التوقيتات الخاصة بالمناسبات الوطنية والدينية ودور وسائل الاعلام في ايصال المعلومة الصحيحة الى المواطن وكذلك السبق الصحفي الذي تتسارع وسائل الاعلام عليه يؤدي الى عدم الدقة في النشر.

بعد ذلك انتقلت دفة الحوار الى المسؤولين الحاضرين فكانت مداخلة الدكتور نعمة حسن نائب رئيس مجلس المحافظة حيث أكد على (ان الاعلام ليس مجرد سلطة رابعة بل هو وسيلة ضغط على المسؤولين)، وأشار الى ان (تجربة الاعلاميين تجربة غنية ولكنها غير ناضجة كأي تجربة عراقية في زمننا هذا الذي يعتبر زمن مراهقة في كل اموره فلا يمكن ان نطالب الاعلاميين باعلام مثالي في وسط غير مثالي كما لا يمكن ان نتوقع من المسؤول ان يكون مثاليا في ظرف ليس مثاليا).

وقالت السيدة اميرة البكري بدعم مجلس المحافظة لكل ما يخدم الاعلاميين، ووافقت على طلب تقدمت به السيدة علياء الانصاري مديرة المنظمة والمشرفة على البرنامج الحواري بضرورة جمع مدراء الدوائر مع الاعلاميين وبضرورة التوعية الشاملة لهم باهمية الاعلام وضرورة التعامل البناء والجاد بين جميع الاطراف لما يخدم واقع الاعلام في المحافظة من خلال مؤتمر تقيمه منظمة بنت الرافدين وبرعاية مجلس المحافظة.

وتحدث احمد العميدي مدير هيئة النزاهة للفرات الاوسط عن اهمية وجود آلية تحكم التعامل ما بين مؤسسات الدولة والاعلام كما يجب التعامل مع الاعلاميين بطريقة انسانية ومهنية، وأشار الى ان موظفي الاستعلامات او حرس الدوائر قد يتعاملون مع الاعلاميين بطريقة غير لائقة ولكن هذا التصرف لا يحسب على مدير الدائرة.

كما أشار الى مفارقة: (ان الاعلاميين اليوم تحدّثوا عن انتهاكات تعرضوا لها من قبل افراد الشرطة ولكن نرى ان اكثر من لمع صورة الشرطة في محافظة بابل الاعلاميون انفسهم)؟.

والمداخلة الاخيرة كانت للمهندس عبد الرضا حمزة مدير الاتصالات وهو المدير الوحيد الذي حضر الحوارية وشارك فيها، اشار الى ان امتناع بعض المدراء عن اجراء المقابلات او الادلاء بالمعلومات نتيجة لاسباب امنية حتى لا تقع المعلومات بيد من يسيء الاستفادة منها ويوصلها الى الارهابيين وخاصة في ما يتعلق بمشاريع دائرته التي ينجزها والتي واعدا الصحفيين باعطائهم المعلومات الكافية عنها حال انجازها وتنفيذها.

وزارة الموارد المائية مستمرة بمعالجة تآكل ضفتي شط العرب

بغداد/ زينة صاحب

شط العرب نهر عراقي اصيل من اب عراقي وام عراقية هما دجلة والفرات ولد في القرنة وتربى في مهد الحضارات ونشأ وترعرع في وادي الرافدين وحفر اسمه في ذاكرة التاريخ منذ قديم الزمان وشق طريقه نحو البحر وكان وما يزال مصدراً من مصادر الخير والعطاء يروي مزارع النخيل وشريان ملاحي تمر نه السفن المتوجهة الى موانئ البصرة ونافذه يطل منها العراق على بحار الله الواسعة ، شط العرب ترسو على ضفافه السفن والبواخر وتحط على أرصفته ناقلات الشحن، ليبدو أعظم نقطة اقتصادية وتجارية وسياحية وجغرافية حيث يطل العراق من خلاله على أنهار العالم.

وبمشهد جغرافي يتعانق دجلة والفرات في القرنة بين مد وجزر ورحيل السفن وقدوم غيرها لكل هذا تداعيات بيئية وجغرافية، منها تآكل جوانبه وضفافه على مرور الزمن ليبدو عليه الكبر والتعب فلا من يداوي ضفافه ويعيد له محيطاته، ولأن شأنه يخص وزارة الموارد المائية كان لنا هذا اللقاء مع مدير الموارد المائية في محافظة البصرة رئيس المهندسين علاء الدين طاهر نجم... ليطلعنا على حقيقة التآكل الذي اجتاح ضفاف هذا الشط العظيم. فقال: بسبب الإهمال الذي تعرضت له ضفاف شط العرب في ظل السنوات الماضية ومن ثم كان الحصار. لذا أصاب ضفافه التآكل، ومثل أي مكان في العالم فإن الظروف الطبيعية من المد والجزر لها مردوداتها لأنها تحدث تيارات، إضافة إلى أن شط العرب يعد نقطة تجارية واقتصادية تتميز بالحركة والفاعلية وزخم السفن والمراكب، وهذا بدوره يؤثر بشكل كبير على ضفافه فتؤدي إلى تآكلها، ومع هذا فإن انحراف مجرى شط العرب سبب خسارة للأراضي علماً أن عملية التعرية والتآكل مستمرة... أما عن مشروع حماية ضفاف شط العرب الذي شرعت به وزارة الموارد المائية ومنذ سقوط النظام فقال: إن وزارة الموارد المائية لديها اطلاع على كل المشاريع وما يحدث في الأنهار والجداول لوجود دوائر تابعة للوزارة تضم الكثير من المشاريع بالأخص المشاريع التي تخص السدود والأنهار والتي تعد عصب الحياة الاقتصادية والتجارية في العراق، وكان مشروع حماية ضفاف شط العرب من أبرز المشاريع التي بدأ العمل به بعد سقوط النظام، حيث تم عمل دراسة عن واقع التآكل والأضرار التي تعرضت لها ضفافه عام ٢٠٠٤ وبدأ العمل الفعلي في شباط من عام ٢٠٠٥ واستمر حتى يومنا هذا.

وكيف تم تنسيق العمل الذي يعد كبيراً باتساع ضفافه؟

كان العمل قد قسم إلى مراحل، المرحلة الأولى تضمنت دق صفائح حديدية مع وضع قضبان لإسناد الصفائح ولمسافة ٥٠٠ م في أحرج نقطة للمجرى المنحرف للنهر، وأنجز العمل في مرحلته الأولى، إلا أن هذا لا يكفي لحماية ضفاف شط العرب فكانت هناك مرحلة حماية الضفاف لمسافة ١٦٠٠م.طول منها٨٠٠ م .ط شمال الصفائح و ٨٠٠ م جنوب الصفائح الحديدية بوضع أقفاص الكابيون المملوءة بمادة الجلمود وحسب المواصفات الفنية مع اسناد الاقفاص برمي الحجر أمام الاقفاص لمسافة ١٠ م ضمن أعمال المقاولة ٦٠ لسنة ٢٠٠٦ وبكلفة ١١٤,٦٥٠,٠٠٠ دينار، مع التواصل المستمر في المتابعة والمراقبة لنجاح العمل الذي يعد المعالجة الأولى التي تقوم بها الوزارة على مدى أكثر من عشر سنوات... وماذا عن المراحل الأخرى ، وما هي كلفة هذا المشروع؟

تعد هذه المرحلة المكملة لمعالجة التآكل والتي تمت باستخدام أقفاص الكابيون ورمي الحجر لمسافة ١٥ م امام الأقفاص داخل حوض شط العرب والعمل مستمر ضمن أعمال المقاولة رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ والتي تمت المباشرة بها بتاريخ ٦/١٠/ ٢٠٠٧ وبكلفة ١,٢٩٣,٩٥٠,٠٠٠ دينار ونسبة الإنجاز لغاية تاريخه ٢٠٪ وتم إنجاز معالجة ضفاف شط العرب في منطقة كوت عكاب في قضاء الفاو بواسطة أقفاص الكابيون المملوءة بالجلمود وحسب المواصفات الفنية للعمل ولمسافة ١٥٠ م .ط وأعمال الحماية مستمرة بتمويل وزارة الموارد المائية ضمن الخطط السنوية والعمل جاري لهذه السنة والسنوات المقبلة لإكمال الحماية لجميع المسافات المتآكلة.